

Distr.: General  
19 December 2006  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الثالثة

#### محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، الخميس، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد راشكوف (نائب الرئيس) . . . . . (بيلاروس)

#### المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)\*

البند ٩٩ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)\*

\* قررت اللجنة النظر في البندين معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



المشروعة بالمخدرات والقضاء عليها في أفغانستان: موارد رزق بديلة؛ وبناء المؤسسات؛ وحملة إعلامية؛ وإنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات؛ والعدالة الجنائية؛ وبرامج القضاء على المخدرات؛ وتخفيض الطلب على المخدرات ومعالجة المدمنين؛ والتعاون الإقليمي.

٣ - وأضاف أن النتائج التي تمخضت عن الدراسة الاستقصائية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيما يتعلق باتجاهات الأفيون في أفغانستان كشفت عن زيادة إنتاج الأفيون في عام ٢٠٠٦، واعتبرت أن ذلك راجع إلى الفقر المدقع، وإلى أسباب اقتصادية، وإلى الجفاف، والضغط الذي يفرضه المتاجرون والجماعات الإجرامية المحلية. وفي هذا الصدد، يشكل المزارعون الحلقة الضعيفة في سلسلة المخدرات، ولا يجني هؤلاء المزارعون إلا جزءاً بسيطاً من الدخل الناجم عن التجارة غير المشروعة بالمخدرات. وبعد ٢٤ سنة من الصراع، يظل الفقر يعم البلد. وبما أن الأفيون هو المحصول الرئيسي المدر للدخل في القرى، يتعين تغييره بمصادر مشروعة للدخل. وعليه، فإن هناك حاجة إلى مشاريع بديلة لموارد الرزق من أجل تعزيز مصداقية الحكومة والحد من مخاطر الأزمات الإنسانية. وفي هذا الصدد، فإن المساعدة الإنمائية الواردة من المجتمع الدولي حيوية. ويتعين تخفيض الطلب على المخدرات من البلدان المستهلكة له، وإلى التزام طويل الأجل بوضع استراتيجية إنمائية شاملة.

٤ - وبما أن أفغانستان بلد غير ساحلي، فإن المتاجرين ينقلون المخدرات عن طريق البلدان المجاورة ودول العبور الأخرى إلى الأسواق الأوروبية. وفي هذا الصدد، من شأن اتخاذ تدابير لمراقبة الحدود مراقبة شديدة، وتوفير التعاون المتبادل بين السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القوانين في هذه البلدان أن يساهم مساهمة كبيرة في مكافحة المخدرات. وقال إنه يرحب بالمؤتمر الوزاري الأخير المعني بالطرق المستخدمة في المتاجرة بالمخدرات من أفغانستان، المعقود في

في غياب السيد البياتي (العراق)، تولى رئاسة الجلسة السيد راشكوف (بيلاروس)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

**البند ٩٨ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية** (تابع) (A/61/96 و A/61/135 و A/61/178 و A/61/179 و A/61/284 و A/C.3/61/L.2 و A/C.3/61/L.3)

**البند ٩٩ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات** (تابع) (A/61/221 و A/61/208-S/2006/598)

١ - السيد بازيل (أفغانستان): قال إنه يرحب بالمساعدة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومديره التنفيذي لمساعدة الحكومة الأفغانية، ووزارة مكافحة المخدرات بصفة خاصة في صياغة اتجاهات استراتيجية وحشد موارد من أجل التصدي لمشاكل إنتاج المخدرات والمتاجرة بها. وتكافح أفغانستان المخدرات والإرهاب من خلال الجمع بين تدابير إنفاذ القوانين والتبادل الاقتصادي. وتلزم المادة السابعة من الدستور الحكومة منع إنتاج المخدرات والمتاجرة بها.

٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، اعتمد مؤتمر لندن المعني بأفغانستان الميثاق الأفغاني وهو اتفاق بين جمهورية أفغانستان الإسلامية والمجتمع الدولي يحدد ثلاثة مجالات حاسمة ومتداخلة من الأنشطة خلال السنوات الخمس التالية لاعتماد الميثاق وهي: الأمن؛ والحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان؛ والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف أن المخدرات تشكل تهديداً للأمن الوطني والإقليمي والدولي على جميع المستويات، وللتنمية والحكم الرشيد في البلد. كما أن مكافحة المخدرات عنصر هام في استراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان التي اعتمدت في مؤتمر لندن. وتستعرض الاستراتيجية الوطنية لمراقبة المخدرات، التي بوشر بها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ثمانية ركائز لمكافحة التجارة غير

البلد في السنوات الأخيرة. ولمواجهة مسألة الهجرة، يتعين إقامة حوار بين بلدان المنشأ، والعبور، والوصول من أجل اتخاذ إجراءات متضافرة وإيجاد حلول عالمية للمشكلة، على أساس تقاسم المسؤوليات وبروح تسودها الشراكة. ويشكل إعلان الرباط الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الأوروبي الأفريقي المعني بالهجرة والتنمية المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٦ نهجا جديدا في التعاون الدولي فيما يتعلق بالهجرة غير القانونية، من خلال الربط بينها وبين الحاجة إلى التنمية.

٨ - وأضاف أن المغرب اتخذ سلسلة من التدابير للتصدي لمخاطر المتاجرة بالمخدرات وآثارها الضارة وسوء استعمالها، ومثال على ذلك، مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، التي تتمشى مع توصيات الأمم المتحدة. وأضاف أن مكافحة المخدرات على صعيد عالمي مسؤولية مشتركة، وتطلب نهجا شاملا ومتوازنا. كما أن سياسات التنمية البديلة أمر هام في مكافحة الزراعة غير المشروعة والفقر والتهميش. وأضاف أن عولمة التهديدات المرتبطة بالمتاجرة بالمخدرات جعلها حاسمة لتعزيز التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل منع الإرهاب ومكافحته. والمغرب ملتزم بتقديم دعم نشط للإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي في إطار الأمم المتحدة لمنع ومكافحة هذه المخاطر.

٩ - وقال إن بلده وقّع وصدق على معظم الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، التزاما بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ويواصل الحملة الرامية إلى اعتماد اتفاقية الإرهاب الدولي بسرعة. وإن مكافحة الإرهاب عالميا مرتبط ارتباطا عضويا بنجاح مكافحة الجريمة والفساد. وإن الاستراتيجيات الحكومية، والردود المؤسسية التي يتم الاضطلاع بها فرديا وجماعيا أمر أساسي من أجل الحد بصورة فعالة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وفي مكافحة الإرهاب وغيره من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يعلق المغرب باستمرار أهمية كبيرة على إنشاء آلية مساعدة قانونية متبادلة ذات صلة

موسكو في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وقد أشار هذا المؤتمر إلى ضرورة مساعدة أفغانستان على تنفيذ استراتيجيتها الإنمائية الوطنية، للوفاء بالمؤشرات التي تم تحديدها في الميثاق الأفغاني، وتعزيز التعاون بين أفغانستان والبلدان المجاورة من أجل وضع نظام حديث وفعال لإدارة الحدود، كما تقرر ذلك في مؤتمر الدوحة الأول المعني بتعاون الشرطة الإقليمية المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٤، ومؤتمر الدوحة الثاني المعني بإدارة الحدود في أفغانستان المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وقد استضاف بلده مؤتمرا إقليميا في كابول لمكافحة المتاجرة بالمخدرات في حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

٥ - وأخيرا، قال إن حكومته تتعامل ثنائيا مع البلدان المجاورة من أجل تعزيز جهودها في مكافحة المخدرات وتعلق أهمية كبيرة على التعاون الإقليمي والدولي لحل مشكلة المخدرات العالمية.

٦ - السيد قديري (المغرب): قال إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هو أفضل مكان في منظومة الأمم المتحدة للنظر في المسائل المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والمتعلقة بالفساد. وسوف يواصل المغرب التعاون مع المكتب من أجل جعل تشريعاته تتمشى مع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد، من أجل بغية تعزيز إمكانيات المساعدة التقنية والتدريب وتبادل المعلومات مع المكتب.

٧ - وأضاف أن المغرب سوف يقدم قريبا اتفاقية مكافحة الفساد إلى برلمانه للتصديق عليها. وهو يقوم في الوقت الراهن بجعل تشريعاته الوطنية تنسجم مع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ويعلق أهمية خاصة على بروتوكولها المتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، نظرا لموقع البلد الجغرافي والأزمة الإنسانية الناشئة عن التدفق الذي لم يسبق له مثيل من المهاجرين إلى

اثنتا عشرة اتفاقية، كما أنها في سبيل الانضمام إلى الاتفاقيات السبع المتبقية. وعلى الصعيد الإقليمي، تتعاون ماليزيا في سياق رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي أعدت اتفاقية لمكافحة الإرهاب من أجل تعزيز التعاون في هذا المجال.

١٣ - وأضاف أن الإجراءات الدولية المنسقة والتنسيق الأكبر في أنظمة العدالة الجنائية أمور ضرورية في الجهود المبذولة لكبح التهديد الخطير للغاية الناجم عن غسل الأموال، وهي مسألة تضر باقتصاد ماليزيا وأمنها. وتواصل ماليزيا التعاون مع الشركاء الدوليين في تعزيز التدابير المتخذة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتستعرض تشريعاتها وتدابيرها الإدارية لكي تتمكن من الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وتتخذ أيضا تدابير للتصديق على اتفاقية مكافحة الفساد، بما أن للوسائل العقابية والقمعية المتخذة لمكافحة الفساد أولوية عليا لدى الحكومة الماليزية.

١٤ - وأضاف أن أفضل طريقة لمراقبة المتاجرة غير المشروعة بالمخدرات هي عن طريق الاتفاقات الثنائية والإقليمية، كما أن الدعم والتعاون الدوليين حيويان في هذا الصدد. ودعت ماليزيا باستمرار إلى اتخاذ تدابير صارمة من أجل وضع حد لهذا النوع من المتاجرة، كما أن امتثال سلطات إنفاذ القوانين من شأنه أن يساعد على وضع حد للمتاجرة بالمخدرات في البلد. وهي في صدد إعداد خطة وطنية استراتيجية لخلق جيل غير مدمن على المخدرات بحلول عام ٢٠٢٣. وتقر ماليزيا بأهمية العمل الذي قام به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واستفادت مباشرة من المساعدة التي قدمها، لا سيما في مجال برامج بناء القدرات.

١٥ - السيد باسنييت (نيبال): قال إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

وعلى طلبات تسليم المجرمين، وسوف يواصل التعاون بشكل كامل في هذا الصدد.

١٠ - السيد بن حجي هارون (ماليزيا): قال إن ماليزيا تظل قلقة بسبب الجرائم عبر الوطنية مثل الإرهاب، وغسل الأموال، والفساد، والمتاجرة غير المشروعة بالمخدرات، وبالأشخاص، وبتهريب الأسلحة. وكما جاء في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يتعين تعزيز التعاون الدولي ليكون فعالا ضد الجريمة الوطنية. وإن تبادل المعلومات، وبناء القدرات، والمساعدة القانونية المتبادلة، والتحقيقات المشتركة، أمور ضرورية بين البلدان. وتدعم ماليزيا دعما كاملا الإجراءات والتدابير المتخذة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية على جميع المستويات، وتؤمن بشدة بضرورة تعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات والمخابرات، وتحليل آثار ومخاطر الجريمة على المجتمع.

١١ - وأضاف أن هناك تأكيدا كبيرا على الجهود الإقليمية والمتعددة الأطراف لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، إلا أن التعاون الثنائي بين البلدان المجاورة بشأن المسائل ذات الاهتمام المتبادل وسائل هامة وفعالة للتصدي لهذه المشكلة الخطيرة والمتزايدة. وأضاف أن ماليزيا ملتزمة على الصعيد الإقليمي بتعجيل تنفيذ خطة عمل رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمكافحة الجريمة عبر الوطنية. وهي تستعرض دائما قوانينها الوطنية بحسب الاقتضاء، وتعتمد تدابير صارمة عند الضرورة، لمكافحة الطبيعة المتغيرة والتعقيد المتزايد لهذه الجرائم والتصدي لها.

١٢ - وأضاف أن فرع منع الإرهاب في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يلعب دورا هاما في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان من أجل مساعدتها على تعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب. وماليزيا دولة طرف في خمس اتفاقيات وبروتوكولات دولية لمكافحة الإرهاب مما مجموعه

المجتمع الدولي والأمم المتحدة مواصلة توفير المساعدة المالية والتقنية لكي تكمل الجهود الوطنية المبذولة في مجال مكافحة المخدرات.

١٨ - وقال إن حكومته تكرر تأكيد تصميمها على مكافحة الإرهاب على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، تتعاون نيبال مع لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب، وفرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وقدمت تقارير إلى اللجان المعنية بتنفيذ القرارات ذات الصلة. ونيبال طرف أيضا في عدد من الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب. وتحتاج أقل البلدان نموا إلى تمويل كافٍ ومساعدة تقنية لتكامل مساعيها الوطنية نحو منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأخيرا، قال إن وفده يحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم إلى أقل البلدان نموا من أجل تعزيز قدرتها المؤسسية الوطنية وأطرها التنظيمية، والتكاتف من أجل هزيمة الشرور الاجتماعية التي تعرقل الجهود الإنمائية الوطنية.

١٩ - السيد أديكاني (نيجيريا): قال إن نهجا متكاملا وشاملا وواسعا ضروري لمكافحة التهديدات المختلفة التي تشكلها المخدرات، والجرائم عبر الوطنية، والإرهاب. وأضاف أن وفده قلق بسبب الاستخدام المتزايد لأفريقيا من أجل تعقيب شحن الكوكايين والمهيرويين إلى أوروبا. ومن أجل التصدي لهذه الاتجاهات الخطيرة، التي أثقلت القدرات البشرية والتقنية لنيجيريا، ضاعفت وكالات إنفاذ القوانين الوطنية جهودها على جميع الحدود، وبذلت جهودا إضافية لتحسين الأمن في موانئها.

٢٠ - وأضاف أن تصعيد الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والاتجار بالأشخاص، والخطف، والإرهاب أمور تسبب قلقا خطيرا لحكومته. وقامت نيجيريا، بالتعاون مع أعضاء الجماعة الاقتصادية

والجريمة، وتبني على برنامج المكتب في مجال التعاون التقني. فالجريمة المنظمة عبر الوطنية تهدد السلام الدولي، والأمن، والتنمية، وتسبب خسائر هائلة في الأرواح والممتلكات وتهدد نسيج المجتمع المتحضر في كل أنحاء العالم. ولا تعرقل هذه الجرائم جهود الدول الأعضاء في مجال التنمية والسلام والعدل فحسب، بل توجه أيضا الشباب نحو ارتكاب الجرائم. وعلى الرغم من أن العولمة تهدف إلى تعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين الدوليين، إلا أنها تساعد المجرمين على توسيع شبكة عملهم في كل أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، نيبال ملتزمة بالعمل مع الدول الأخرى من أجل هزيمة أنشطة الجماعات التي تقوم بارتكاب الجرائم المنظمة عبر الوطنية.

١٦ - وأضاف أن حكومته ملتزمة أيضا بمكافحة الفساد، الذي يضر بصفة خطيرة الجهود الإنمائية في البلدان النامية، من خلال تبيد مواردها وتقويض استقرارها. وعلى الصعيد الوطني، شرعت حكومته في حملة لمكافحة الفساد، وتمكين المؤسسات الوطنية من اتخاذ إجراءات صارمة ضد الفساد. وإن الحكم الرشيد هو أحد الأسس الأربعة لخطة التنمية الوطنية الحالية ومدتها خمس سنوات. ونيبال بوصفها طرفا في اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير وبروتوكولها الختامي لعام ١٩٥٠، تدين جميع أشكال الاتجار، وتناشد المجتمع الدولي حماية ضحايا الاتجار من خلال توفير المأوى لهم ومساعدتهم على العودة إلى ديارهم ومعاملتهم معاملة إنسانية.

١٧ - وأضاف أن نيبال قلقة أيضا بسبب التهديد الخطير الذي تشكله المخدرات على الصحة العامة وسلامة الأشخاص ورفاهيتهم، لا سيما الشباب. ونيبال بوصفها طرفا في المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات، بما في ذلك اتفاقية مكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، تؤكد على ضرورة تخفيض الطلب على المخدرات ومراقبة إمداداتها، ومنعها، وتناشد

جميع مستويات الحكومة؛ وتثقيف الجمهور بشأن سوء استعمال المخدرات؛ وإعادة تأهيل الأشخاص المدمنين على المخدرات.

٢٣ - وأثناء المناقشات العامة، كررت حكومته تأكيد قلقها الشديد بسبب التهديد المتزايد الذي يشكله العنف وعدم توفر الأمن في العالم بسبب ما تشكله الأعمال الإرهابية من تهديدات. وتدين بشدة نيجيريا الإرهاب بجميع مظاهره، وتناشد المجتمع الدولي مضاعفة جهوده من أجل هزيمة الإرهاب في كل أنحاء العالم. وقال إن بلده سوف يواصل تقديم الدعم للجهود الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى الحد من الاتجار بالأشخاص. وبما أن الاتجار بالأشخاص جريمة عبر وطنية تتطلب التعاون مع بلدان المنشأ، وبلدان الوصول، وبلدان العبور، وقّعت حكومته على مذكرة تفاهم مع البلدان في المنطقة دون الإقليمية وفي أوروبا، وتستكشف إمكانية الدخول في اتفاقيات مماثلة مع بلدان أخرى. وقد عززت آلياتها القانونية الداخلية عن طريق سن تشريع وطني يجرم الاتجار بالأشخاص ويفرض عقوبات شديدة على مرتكبي هذه الجريمة.

٢٤ - وأضاف أن غسل الأموال يستحوذ على اهتمام حكومة نيجيريا. وقد وضعت حكومته هياكل ملائمة للتصدي لهذا التهديد، وتشمل تعزيز قدرة البلد على إجراء التحقيقات المالية، والإشراف على المصارف. وسعت أيضا إلى زيادة الوعي بين المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية بشأن الأنظمة الدولية في مجال التعامل بالنقد، فضلا عن معايير الإبلاغ بوصفها وسيلة لعدم تشجيع أنشطة غسل الأموال. غير أن جهود مكافحة أنشطة غسل الأموال تحتاج إلى مساعدة من الشركاء الإنمائيين. وأخيرا، أكدت نيجيريا من جديد التزامها بمنع الجريمة، وتوفير العدالة الجنائية، ومراقبة المخدرات، وأعربت عن استعدادها للعمل على نحو

لدول غرب أفريقيا وشركائها في التنمية، بعمليات مشتركة، حسّنت تبادل المعلومات المخبرية، والعمليات عبر الحدود داخل المنطقة دون الإقليمية في غرب أفريقيا. وأدى المشروع أيضا إلى عمليتين دوليتين متعددة الجنسيات لإنفاذ القوانين ضد المخدرات مما أدى إلى الاستيلاء على كميات هائلة من المخدرات.

٢١ - ولإكمال هذه الجهود، ركزت نيجيريا اهتمامها على التدريب بوصفه عنصرا حاسما في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة، وأنشأت تدريبييا دوليا بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ومما يتصل على نحو وثيق بالتدريب تنمية القدرات، وهو مجال لا تتوفر لدى كثير من البلدان الأفريقية الموارد اللازمة له. وعليه فإن وفده يناشد المجتمع الدولي مساعدة البلدان النامية في المجالات الحاسمة لبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية. وهناك مجال آخر يثير قلق حكومته وهو انتشار المخدرات الصناعية. وعلى الرغم من عدم وجود اتجار كبير بهذه المخدرات في المنطقة، إلا أنه من الأهمية بمكان العمل بسرعة على منع أفريقيا من التحول إلى نقطة تعقيب الشحن أو مصدر للإنتاج غير القانوني.

٢٢ - وأضاف أن نيجيريا طرف في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات. وتراقب بشكل صارم استيراد وتصدير المخدرات لاستخدامه في الأهداف الطبية والعلمية المشروعة. وتنظر أيضا حكومته في مصادرة الممتلكات بوصفها أداة فعالة لإنفاذ قوانين المخدرات، وجعلت مصادرة ممتلكات مرتكبي جريمة التعامل بالمخدرات جزءا لا يتجزأ من جهودها لمراقبة المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، تم تبسيط نظام العدالة الجنائية وتعزيزه من أجل معالجة هذا الموضوع. وتكشف حكومته أيضا جهودها من أجل منع وتخفيض الطلب على المخدرات، بما في ذلك تنظيم حملات التوعية؛ وإنشاء اللجان لمكافحة استعمال المخدرات على

٢٨ - ومنذ عام ٢٠٠٣، تم بدء نفاذ قانون يتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية، كما تم تنقيح القانون الجنائي لكي يشمل الأحكام ذات الصلة بالصكوك الدولية الرئيسية. وتم التخلي عن النهج العقابي المتبع أثناء الفترة السوفياتية لصالح نهج متوازن يضم مسائل الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ومنع سوء استخدام المخدرات، ودعم الدولة لإعادة التأهيل من المخدرات.

٢٩ - وتم استحداث تغييرات في طريقة جمع الإحصاءات الصحية من أجل تحسين نوعية البيانات المتعلقة بالآفات. والجهات الرئيسية المسؤولة عن جمع البيانات هي المؤسسة الوطنية للصحة في أرمينيا، وتدعم هذه البيانات شبكة من الخدمات الإحصائية في العاصمة و ١٠ مناطق أخرى.

٣٠ - وبفضل مشاركة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية، استطاعت حكومة أرمينيا المشاركة في برنامج القوقاز الجنوبي لمكافحة المخدرات، ويهدف إلى بناء القدرات المؤسسية في ثلاثة بلدان في القوقاز الجنوبي من أجل منع الاتجار بالمخدرات ومكافحته فضلا عن سوء استعمال المخدرات. وحققت أرمينيا تعاونًا متعدد الأطراف ووقّعت على اتفاقات ثنائية من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب الدولي، وتعمل على نحو وثيق مع منظمات مثل مجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ورابطة الدول المستقلة، ودول حلف شمال الأطلسي، ومختلف وكالات الأمم المتحدة في مجال إصلاح القوانين، وتحسين القدرات الوطنية على إنفاذ القوانين، ومراقبة الحدود وجمع المعلومات الاستخبارية.

٣١ - السيدة بورخاس شافيز (السلفادور): قالت إن وفدها يتطلع إلى التقرير السنوي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومن شأن ذلك أن يساعد حكومتها على صياغة

وثيق مع الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، وغير ذلك من أصحاب الشأن في هذا المجال.

٢٥ - السيد خافيراج (ألبانيا): قال إن ألبانيا، وهي في سبيل إعداد استراتيجية إنمائية وطنية، تعمل من أجل ضمان تعزيز الأهداف الإنمائية للألفية، وفقا لبارامترات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتنطوي التنمية أيضا على العمل من أجل تعزيز الحكم الرشيد، والشفافية، والإصلاح، بما في ذلك القضاء على الفساد، ومكافحة الجريمة المنظمة والاتجار. وفي الآونة الأخيرة، تم ملاحقة أكثر من ٣٥ منظمة إجرامية رئيسية. وتم تقديم أفرادها إلى العدالة ومصادرة ممتلكاتهم. ونتيجة لذلك، ووفقا لبيانات من منظمات مكافحة الجريمة المنظمة، انتقلت طرق الاتجار غير المشروع إلى خارج ألبانيا.

٢٦ - ومن بين أولويات الحكومة الألبانية، قطع العلاقات بين الجريمة المنظمة والسياسة ومكافحة الفساد. وبفضل الإدارة الجديدة والمعايير الأخلاقية في الإدارة العامة ومختلف القوانين، انخفض الفساد انخفاضًا هائلًا. كما تم وضع حد للتهرب من دفع الضرائب والتهريب، وازداد دخل البلد من الضرائب والجمارك بنسبة ٣٢ في المائة مقارنة بنفس الفترة في السنة الماضية، بسبب الممارسات الإدارية المحسنة.

٢٧ - السيد مارغاريتان (أرمينيا): قال إن جمهورية أرمينيا، بعد أن اكتسبت استقلالها في عام ١٩٩١، عانت من فوضى اجتماعية وصراعات، أدت إلى تدمير نظامها القضائي، وزيادة استخدام المخدرات وارتكاب الجرائم. وردا على ذلك، انضمت أرمينيا إلى جميع اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، والمؤثرات العقلية، والسلائف، وأقامت عددًا من المبادرات من أجل وضع سياسات لمكافحة المخدرات. وليست أرمينيا بلدا منتجا للمخدرات، والاستهلاك المحلي فيها منخفض جدا. ومع ذلك، يمكن أن تصبح أرمينيا بلد عبور للمخدرات بسبب موقعها الجغرافي.

٣٤ - وأضافت أن حكومتها ملتزمة بتنفيذ الاتفاقات الدولية ذات الصلة المعنية بتخفيض الطلب على المخدرات ومراقبة المخدرات، بما في ذلك الإعلان السياسي المتعلق بالمراقبة الدولية للمخدرات الذي تم اعتماده في دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين، وقد سُنّت في الآونة الأخيرة تشريعات لمكافحة الإرهاب من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية. وأخيراً، تكرر السلفادور التزامها بالتعاون في الجهود الدولية المبذولة من أجل منع الجريمة، بما في ذلك جميع أشكال الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والفساد والإرهاب.

٣٥ - السيد بيلينغا - إيبوتو (الكاميرون): قال إن الفساد هو أحد أسوأ الجرائم في المجتمع، ويمكن أن يضر بالسلام والأمن، ويسبب التخلف والفقر ويضعف المؤسسات الوطنية. واتخذ رئيس الكاميرون موقفاً لا لبس فيه ضد الفساد، وأشار إلى عدم التوافق بين الجهود المبذولة لمكافحة الفقر والثراء غير القانوني الفاحش لبعض الأفراد. وتنطوي السياسات الوطنية لمكافحة الفساد على تعزيز القوانين وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات المراقبة، ومعاقبة الجرائم الاقتصادية.

٣٦ - وأضاف أن الكاميرون صدق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في عام ٢٠٠٤، ويتضمن قانون العقوبات في البلد أحكاماً تعاقب الفساد والجرائم الاقتصادية. ويطلب قانون تم اعتماده مؤخراً العاملين في الخدمة المدنية بالإعلان عن ممتلكاتهم وأصولهم في بداية ونهاية خدمتهم، كجزء من الجهود المبذولة لمكافحة الفساد. وأنشأت حكومة الكاميرون عدداً من الهيئات لمنع ومكافحة الفساد، بما في ذلك لجنة برلمانية معنية بالإدارة الوطنية، ومهمة هذه الهيئة التأكد من توفر الشفافية والإدارة المالية السليمة، ووكالة وطنية للتحقيقات المالية، ولجنة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد، يكون الرئيس مسؤولاً مباشراً عنها.

التدابير الملائمة من أجل مكافحة الجريمة في المنطقة. وأضافت أن المخدرات تشكل تهديداً خطيراً لسيادة القانون، فضلاً عن الأمن الوطني والدولي. وتحتاج مكافحة المخدرات غير المشروعة إلى رد شامل ومنسق ومتوازن. وقامت حكومتها بحملة لمكافحة سوء استعمال المخدرات في مجالات التعليم والصحة والرعاية والأمن العام.

٣٢ - وأضافت أن السياسات الوطنية للسلفادور في مجال مكافحة سوء استعمال المخدرات والاتجار بالمخدرات تضع في الاعتبار الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. وقد حَيّنت تشريعاتها الوطنية لكي تشمل تحويل السلاح الكيماوية بوصفها جريمة بموجب القانون، واتخذت خطوات هامة لتقديم العلاج إلى المدمنين على المخدرات. ونظراً لأن مشكلة المخدرات غير مقصورة على دول معينة، فإن التعاون الدولي أمر ضروري. وهناك حاجة إلى شبكات فعالة ثنائية ومتعددة الأطراف لتعزيز التعاون والمساعدة في المجالات القانونية وفي تبادل المعلومات. ولسوء استعمال المخدرات تأثير هائل على الأفراد والمجتمع وأدى إلى ظواهر مثل الجريمة المشتركة، والجريمة المنظمة، وغسل الأموال، والاتجار بالأشخاص، والإرهاب.

٣٣ - ووجهت النظر إلى مسألة العصابات، ولا تتعلق هذه المسألة في السلفادور بمجرد الاستبعاد من المجتمع والتهميش الاجتماعي بل تتعلق أيضاً بالجريمة المنظمة. وقد ازدهر الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في حالات لا يتم فيها إنفاذ القوانين بصورة فعالة وحيث يسود الفساد. وعليه من الأساسي حماية استقلال القضاء. وتأمل السلفادور أن تكون الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية مجدية.



٤٠ - وقال إن لبنان الذي وقع منذ مدة طويلة ضحية لإرهاب الدولة، كما يتضح من احتلال إسرائيل للبلد، صدق على ١١ اتفاقية قانونية دولية تتصل بمنع الإرهاب الدولي وقمعه. ولدى بلده مكتب لمراقبة المخدرات، مرتبط بوزارة الداخلية، ويتعاون على نحو نشط مع المكتب العربي لشؤون المخدرات، ويحضر بصورة منتظمة اجتماعات لجنة مكافحة المخدرات، وفي شكل نشط بالتزاماته المتعلقة بتقديم التقارير إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويلعب دورا نشطا في إطار منتدى تخفيض الطلب على المخدرات الذي انعقد في أبو ظبي في عام ١٩٩٧.

٤١ - السيد دالوغليو (المنظمة الدولية للهجرة): قال إن المحافظة على توازن حاسم بين حماية حقوق الإنسان للمهاجرين ومنع الجريمة في فترة العولمة مهمة حساسة. وعندما يتعلق الأمر بالهجرة، فإن الاتجار بالأشخاص وقريب المهاجرين هما أكثر الجرائم انتشارا. وبناء عليه، فإن المنظمة وجدت تشجيعا من جراء زيادة التصديق على البروتوكولين المتعلقين باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المتعلقة بالتهريب والاتجار. ومع ذلك، يظل تنفيذ الاتفاقية غير كامل، وكل يوم يذكرنا بأن الاتجار والتهريب ما زالوا يشكلان أزمة إنسانية في أجزاء كثيرة من العالم، مثل منطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا. وقد كثفت المنظمة تعاونها التقني لمساعدة السلطات الوطنية في الحد من تدفق المهاجرين إلى أوروبا من أفريقيا وآسيا عن طريق بلدان المغرب.

٤٢ - وقد تم تحقيق تقدم هائل في تكنولوجيا إدارة الهجرة مما في ذلك استخدام المقاييس الأحيائية في وثائق السفر، وذلك في معظم البلدان المتقدمة، ويمكن أن يكون ذلك أداة تستخدم في مكافحة الهجرة غير القانونية. ومع ذلك، يساور المنظمة القلق لأن استعمال مثل هذه التكنولوجيا غير متساو، بسبب تكاليفها والتعقيدات التقنية اللازمة لدعمها. وخلق

٣٧ - وتشمل التدابير التأديبية الطرد من العمل. وهناك قائمة كاملة من الإجراءات التأديبية يمكن أن يطلع عليها من يهيمه الأمر. ومن الأهمية بمكان اختيار نوع المجتمع المرغوب في البلد. وعلى الأرجح أن تقوم الديمقراطيات والمجتمعات المنفتحة باحترام الأخلاقيات. وبناء عليه، من الضروري التصدي لأسباب المشاكل من خلال التعليم وتعزيز النزاهة والسلوك الأخلاقي.

٣٨ - السيد رمضان (لبنان): قال إن لبنان في عام ١٩٩٨ نَقَحَ قوانينه المتعلقة بمكافحة المخدرات بما في ذلك الأحكام المتصلة بغسل الأموال. ولدى لبنان سياسة غير متساهلة فيما يتعلق بالمخدرات، واعتمدت موقفا واضحا، كما حدده وزير الصحة. وتستند الخطة الوطنية إلى ثلاث ركائز: تخفيض العرض والطلب والعلاج. وفيما يتعلق بتخفيض العرض، دمرت السلطات في عام ٢٠٠٢، ١٢٠ مليون مترا مربعا من الكوكايين، غير أن زراعته ظهرت في عام ٢٠٠٢ بسبب الحالة الحرجة للمزارعين اللبنانيين. وخفّض لبنان الاتجار بالمخدرات، وتعاون أيضا مع الإنترنت. وتم الاستيلاء على كميات كبيرة من الكوكايين في مطار بيروت الدولي. وفي عام ٢٠٠٢، قال المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إن لبنان أحد البلدان التي شرعت في برامج ترمي إلى القضاء التام على المحاصيل.

٣٩ - وفيما يتعلق بتخفيض الطلب، تم تنظيم برامج وحلقات عمل في مجال التوعية في المدارس والجامعات، وكذلك بالتعاون مع وسائل الإعلام. وفيما يتعلق بالعلاج، عرّف التشريع الجديد الإدمان على المخدرات بوصفه مرضا بدلا من جريمة، وهذا يعني أنه يمكن نقل المرضى إلى المستشفيات بدلا من وضعهم في السجون. ويعاقب قانون تم سنّه في عام ٢٠٠١ غسل الأموال بوصفه جريمة. وطالب بتوفير تعاون دولي متزايد، بما أن لبنان لا يتلقى أي معونة من البلدان المانحة لتمكينه من تنفيذ خطته الوطنية تنفيذا كاملا.

بالمهجرة التي تنتمي إليها منظمة الهجرة الدولية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٤٥ - السيد موراتا (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)): قال إن الفاو تضطلع بعمل يتعلق بالتنمية البديلة، وهو جزء من الاستراتيجية العالمية لمكافحة المخدرات، وذلك بالتعاون الوثيق مع عدد من الهيئات الدولية والوطنية في مشاريع مشتركة، حيث يجمع الشركاء مواردهم فيتبعون نهجا أكثر فعالية من حيث التكلفة فيما يتعلق بالقضاء المحلي على المخدرات وفي مجال الجهود المبذولة لمراقبتها، ويمكن أن تستغرق المرونة اللازمة لتطوير البرامج أكثر من جيل حتى تؤتي ثمارها.

٤٦ - وقد تم تحين مشروع بموله الاتحاد الأوروبي، وتعمل فيه الفاو مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني باستثمار قدره ٢٠٠.٠٠٠ يورو، وتحسن مفهوم "التنمية البديلة" للمجتمعات الريفية المتورطة في التجارة غير المشروعة بالمخدرات. ومن شأن المشروع أن يساعد الدول على تحقيق أهدافها فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والجوع في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وأن يتيح الاستدامة البيئية، ويكافح الأمراض، ويساعد على إنشاء شراكات عالمية.

٤٧ - ومن بين المشاريع التي تضطلع بها الفاو مع شركاء آخرين مشروع الحراثة الزراعية في بوليفيا الذي دمر ١٤.٠٠٠ هكتار من الكوكا خلال ست سنوات؛ ومشروع سبل الرزق الزراعية في أفغانستان الذي بوشر به في عام ٢٠٠٥ ويرمي إلى الحد من المساحات المزروعة بمخشخاش الأفيون في أربع مناطق خلال السنوات الثلاث القادمة؛ ومشاريع مشتركة ناجحة أخرى مع حكومات ميانمار وكمبوديا وتايلند ولبنان وكولومبيا.

٤٨ - السيد كيرستين (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)): قال إن الإنتربول وأعضاؤها الـ ١٨٦ هي أكبر

هذا الاختلال في التوازن ثغرة محتملة في التعاون بين الدول من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وقد زادت المنظمة من مساعدتها التقنية المقدمة إلى الدول الفقيرة من أجل تمكينها من استخدام هذه التكنولوجيا. وهذه مسألة ينبغي معالجتها بجدية في جميع البرامج التي تعالج منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٤٣ - وينبغي التصدي للاتجار بالأشخاص أولا وقبل كل شيء من زاوية حقوق الإنسان بدلا من زاوية إنفاذ القوانين. وهذا يعني التصدي للأسباب الجوهرية مثل الفقر واللامساواة بين الجنسين، وهذه عملية طويلة الأجل. كما أن أفضل طريقة لحماية الحقوق الفعلية والمحتملة للضحايا تتمثل في نظام فعال للعدالة الجنائية تردع المتاجرين. وبما أن أفضل الأدلة المستخدمة ضد المتاجرين هي شهادة الضحايا، فإن اتباع نهج يركز على الضحايا ويشجع على بث الثقة في المتاجرين بهم من شأنه أن يتيح للمسؤولين عن إنفاذ القوانين في الدول الأعضاء النامية أفضل فرصة لتقديم المتاجرين إلى العدالة وإعطاء الضحايا حقهم. وفي الوقت الراهن توجد كتيبات تدريبية وبرامج تدريبية للمسؤولين عن إنفاذ القوانين في مجال الاتجار والتهرب في بعض البلدان. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى تحسين التعاون فيما بين نظم العدالة الجنائية في بلدان المنشأ والوصول، لا سيما المساعدة القانونية المتبادلة.

٤٤ - وتدعم المنظمة دعما كاملا الجهود المبذولة للاستفادة إلى أقصى حد من برامج بناء القدرات، عن طريق الشراكات التنفيذية. وهي تعمل على نحو وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وشركاء آخرين لتحقيق التآزر في توفير المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء والمشاركة على نحو نشط في مبادرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيما يتعلق بآليات التنسيق. ومثال على آليات التعاون فيما بين الوكالات المجموعة العالمية المعنية

لمكافحة الفساد في فيينا لا تسعى إلى الربح لتكون بمثابة مركز مبتكر لتوفير التثقيف والتدريب والمساعدة التقنية في مجال مكافحة الفساد. وسوف تساعد أيضا الدول الأعضاء في الإنترنت على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وشدد المتحدث على التعاون المتزايد للإنترنت مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى. وقال إن منظمته تتطلع إلى مزيد من التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة استنادا إلى مبدأ الميزة النسبية.

٥١ - السيد رمضان (لبنان): ممارسة لحقه في الرد على البيان الذي أدلت به إسرائيل في جلسة سابقة، قال إن المندوبين الإسرائيليين حاولوا تسييس مشكلة المخدرات في الوقت الذي تحاول فيه الدول الأعضاء الأخرى إيجاد حلول بناءة لها. وعلى الرغم من أن وفده لم يكن يعترض الرد على البيان الذي أدلى به الوفد الإسرائيلي، إلا أنه مضطر أن يفعل ذلك لدحض ادعاءات هذا البلد التي لا أساس لها من الصحة. وفيما يتعلق بالإشارة إلى حزب الله، فهذه الحركة لم تكن موجودة قبل الغزو الإسرائيلي الأول للبنان في عام ١٩٧٨ أو الغزو الثاني في عام ١٩٨٢. وحزب الله حركة مقاومة شعبية لم تنشأ إلا ردا على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية.

٥٢ - ووفقا لتقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة لعام ٢٠٠٣، إسرائيل هي مركز الاتجار الدولي بمادة إكستازي. ومثال على ذلك، العصابة المشهورة التي تسمى "حلقة أريزونا". ووفقا لجريدة النيويورك تايمز اشترت الحلقة حبوب إكستازي من شخص اسمه إيلان زارغير، وهو مورّد للمخدرات مركزه في بروكلن، ولديه علاقات بالعصابة الإسرائيلية. ووفقا لوكالة إنفاذ قوانين المخدرات التابعة للحكومة الأمريكية، الإسرائيليون متورطون في جميع الاعتقالات الرئيسية تقريبا المتعلقة بالاتجار بالإكستازي. ولهم باع طويل في هذا المجال كما قال أحد المسؤولين عن

منظمة عالمية للشرطة، وتسهّل التعاون بين الشرطة في مختلف البلدان، كما تقدم المساعدة إلى جميع المنظمات ذات الصلة والسلطات والإدارات. ولديها ستة مكاتب إقليمية، ومكتب في مقر الأمم المتحدة ومكتب مركزي وطني في كل دولة عضو يكون بمثابة مركز تنسيق للمساعدة التي تقدمها الإنترنت.

٤٩ - وللإنترنت ثلاث وظائف رئيسية في مكافحة الجريمة عبر الوطنية. الوظيفة الأولى تتمثل في توفير خدمات الشرطة عالميا: فشبكات اتصالها العالمية التي تربط ١٨٥ بلدا عضوا، بالإضافة إلى ٢٥ موقعا نائيا يمكن الشرطة من إجراء اتصالاتها عالميا بشكل آمن. ووظيفتها الثانية تتمثل في خدمات البيانات التشغيلية وقواعد البيانات للشرطة، وتشمل بيانات رئيسية تتعلق بالمجرمين، وبالمطلوبين، وبالبعثات، والصور، وتحليل الحمض النووي، والوثائق المفقودة أو المسروقة. وتوفر أيضا الأبحاث والتحليلات المتعلقة باتجاهات الجرائم. وتتمثل الوظيفة الثالثة في خدمات الدعم التشغيلي المقدمة إلى الشرطة، حيث تقدم الأفرقة العاملة المتخصصة الخبرة من جميع أنحاء العالم لتطوير وتعريف أفضل الممارسات، والتدريب على أساليب التحقيقات في خمس مناطق في مجال المخدرات والجريمة المنظمة؛ والجرائم المالية والحاسوبية؛ والهاريين؛ والأمن العام والإرهاب؛ والاتجار بالأشخاص. ومن بين المجالات الأخرى الفساد والجريمة البيئية.

٥٠ - وهكذا تستطيع الإنترنت تطوير قدرات المجتمعات على إنفاذ القوانين من أجل مكافحة الجريمة عبر الوطنية والإرهاب، وعلى هذا الأساس تستطيع البلدان الأعضاء القبض على المجرمين وتسليمهم، فضلا عن مصادرة المخدرات، واستعادة البضائع المسروقة، وإنقاذ الضحايا من الأطفال. وتسهّل الإنترنت في الوقت الراهن إلى الحصول على موارد خارجة عن الميزانية من أجل إنشاء أكاديمية

مراقبة المخدرات في نيويورك. وخدم بعضهم في وحدات النخبة والمخابرات، ويعرفون جميع الحيل المستخدمة في المراقبة والمراقبة المضادة. وعليه من الصعب القبض عليهم.

٥٣ - وعلى الرغم من أن إسرائيل معروفة بالبرتيال والصنادل الجلدية التي تتاجر بها، إلا أن تجارتها الرئيسية في الوقت الراهن تشمل الاحتكار شبه الكامل للتجارة العالمية بالإكستازي، وهذه المادة بالإضافة إلى الماريجوانا والحشيش والكوكايين تستخدم استخداما واسع النطاق في إسرائيل ويتم الاتجار بها. وإسرائيل المعاصرة دولة غنية تستهلك المخدرات، ويقدر أن ٣٠٠ ٠٠٠ شخص يتعاطون عرضيا المخدرات، وحوالي ٢٠ ٠٠٠ مدمنون عليها. وليست هناك إحصاءات موثوقة عن استخدام الإكستازي في إسرائيل. وفي عام ٢٠٠٠ وحده، صادرت الشرطة ٢٧٠ ٠٠٠ حبة من حبات الإكستازي، ووفقا لتقرير نشرته على الإنترنت السلطات الإسرائيلية المسؤولة عن مكافحة المخدرات، صادر المسؤولون الإسرائيليون أكثر من ٨٠ كيلوغراما من الهيرويين، و ٣٠ كيلوغراما من الحشيش، و ٨ ٨٨٥ كيلوغراما من الماريجوانا، وحوالي ٨ ٠٠٠ عقار من عقاقير الهلوسة. وتضيف هذه الأرقام مشاكل إلى مشاكل المخدرات الأصلية، لا سيما بين الشباب الإسرائيليين، وأدت إلى غارات من نوع الكوماندوز في ثلاثة أحياء سكنية في القدس وحيفا وتل أبيب.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.